



وطن الياسمين



العدد 84 آب 2018

نشرة شهرية تصدرها
وزارة الإدارة المحلية والبيئة





تطبيق قانون الإدارة المحلية تكريس لمبدأ اللامركزية الإدارية



في إطار تتبع خطة عمل الحكومة ضمن حزمة المشاريع عبر الوزارية لتسليط الضوء على أهمية اللامركزية الإدارية في تكريس مبدأ الديمقراطية ذكر وزير الإدارة المحلية والبيئة المهندس حسين مخلوف أثناء افتتاحه فعاليات ورشة اللامركزية الإدارية بكلمة السيد الرئيس بشار الأسد خلال ترؤسه اجتماع المجلس الأعلى للإدارة المحلية عام ٢٠١٢ التي أكد فيها على أهمية الانتقال الواعي إلى اللامركزية ودورها في نجاح الإدارة المحلية لتحقيق قفزة إلى الأمام وحل المعوقات الموجودة سابقاً، مشيراً إلى أن أهم خطوات التطوير تتم عن طريق الإدارة المحلية لأنها الرابط المباشر

بين المواطن والدولة مبيناً أن العمل الاستراتيجي للحكومة يتركز على تنفيذ مشروع الإصلاح الإداري الذي أطلقه السيد الرئيس بالإضافة لمشروع سورية ما بعد الحرب ورؤى الوزارات والمشاريع عبر الوزارية التي نتشارك فيها مع عدد من الوزارات حول اللامركزية الإدارية المكرسة بدستور الجمهورية العربية السورية وقانون الإدارة المحلية رقم /١٠٧/ لعام ٢٠١١ الذي يعمل على تطبيق مبدأ لامركزية السلطات والمسؤوليات وتركيزها في أيدي طبقات الشعب ويجعل الشعب مصدر كل سلطة كما يعمل على إيجاد وحدات إدارية قادرة على التخطيط والتنفيذ وتنمية الموارد المادية والبشرية

في إطار الإجراءات التي تتخذها الحكومة السورية في ضوء الانتصارات التي حققها الجيش العربي السوري كانت توجّهات لجنة إعادة الاعمار في اجتماعها المنعقد في ٢٠١٨/٦/٤ نحو إعادة تأهيل وإصلاح الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية والمرافق العامة الخدمية المتضررة بفعل العمليات التخريبية للمجموعات الإرهابية المسلحة في الغوطة الشرقية والمناطق المحررة حديثاً في القطر (ريفي حمص وحماة الشمالي- ريف ادلب- الرقة- حلب)، حيث تم تخصيص مبلغ إجمالي وقدره (٣٥,٦٢٤) مليار ليرة سورية للوزارات والمحافظات من حساب لجنة إعادة الاعمار لصالح تنفيذ مشاريع إعادة التأهيل والإصلاح المذكورة وذلك حسب الأولوية والأهمية .

اجتماع
لجنة
إعادة الاعمار



وزير الإدارة المحلية والبيئة يبحث مع الممثل المقيم لأنشطة الأمم المتحدة خطة الاستجابة الإنسانية

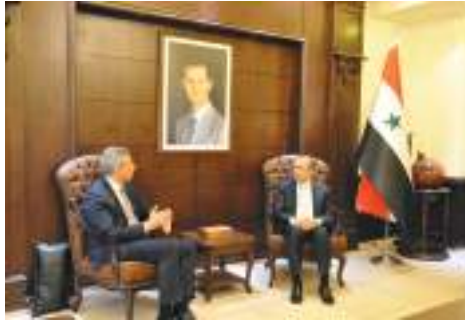


بحث وزير الإدارة المحلية والبيئة ورئيس اللجنة العليا للإغاثة المهندس حسين مخلوف مع الممثل المقيم لأنشطة الأمم المتحدة في سورية علي الزعتري والوفد المرافق له، مجالات التعاون القائم في المجالين الإنساني والإغاثي والاستعداد للاستجابة الإنسانية في المناطق المحررة وإمكانية التعاون في مجال عودة السوريين من الخارج وذلك ضمن خطة الاستجابة وعقدت عدة اجتماعات متتالية بحضور أعضاء الهيئة خلال الشهر الثامن بعد صدور القرار.

اجتماع اللجنة العليا للإغاثة

عرض خلال الاجتماع السيد وزير الإدارة المحلية والبيئة خطة الاستجابة والمستجدات المتعلقة بالعمل الإغاثي والإجراءات المتخذة، وعمل لجنة القرار رقم ٢/ لتحقيق الاستجابة في المناطق غير المستقرة، كما تحدث السيد نائب وزير الخارجية والمغتربين بالمستجدات الدولية المتعلقة بالشأن الإغاثي والإنساني وآخر التطورات بخطة الاستجابة والمرحلة الراهنة، وتم مناقشة الإجراءات والتسهيلات المتخذة من قبل الجهات المعنية لتشجيع عودة المهجرين، كما اعتمدت اللجنة الآلية المقترحة لإدارة ملف موارد المساعدات والهبات والمنح المقدمة من الدول والمنظمات والجهات الصديقة المانحة لرفعها إلى السيد رئيس مجلس الوزراء للنظر باعتمادها.

بحث وزير الإدارة المحلية والبيئة رئيس اللجنة العليا للإغاثة المهندس حسين مخلوف مع المدير الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وسط آسيا، وشرق أوروبا السيد مهند الهادي مجالات التعاون القائمة بالإضافة لمناقشة الخطة الاستراتيجية الانتقالية المؤقتة للبرنامج لعام ٢٠١٨.



وزير الإدارة المحلية والبيئة يبحث مع المدير الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي تعزيز التعاون بين الجانبين

بتوجيه من الرئيس الأسد.. وفد حكومي برئاسة المهندس خميس يزور درعا لوضع تصور لإعادة الخدمات واستنهاض القدرات الاقتصادية والبشرية فيها



بتوجيه من السيد الرئيس بشار الأسد زار وفد حكومي برئاسة المهندس عماد خميس رئيس مجلس الوزراء ويضم وزراء الداخلية والزراعة والإصلاح الزراعي والصحة والإدارة المحلية والكهرباء والموارد المائية والتجارة الداخلية والاقتصاد والتجارة الخارجية محافظة درعا لوضع تصور واقعي لإعادة الخدمات واستنهاض القدرات الاقتصادية والبشرية فيها.

وضع رؤية مشتركة وخطة عمل لعودة المهجرين السوريين من الخارج



عقدت هيئة التنسيق لعودة المهجرين السوريين من الخارج المشكلة بالقرار رقم ٤٦/م/ و تاريخ ٢٠١٨/٨/٦ اجتماعاً برئاسة المهندس حسين مخلوف وزير الإدارة المحلية والبيئة وحضور أعضاء الهيئة حيث أكد السيد الوزير أن صمود الشعب ووقوفه خلف جيشه الذي قدم الشهداء والجرحى، انتصر بفضل القيادة الحكيمة على أعتى مؤامرة تعرضت لها سورية، وحالياً وبالتزامن مع الانتصارات التي يحققها الجيش على امتداد ربوع الوطن نشهد عودة أعداد كبيرة من المهجرين السوريين من الداخل، موضحاً أن الحكومة السورية وبتوجيه من السيد الرئيس بشار الأسد منذ عام ٢٠١٣ وضعت ترتيبات لعودة المهجرين بالتنسيق مع مختلف الوزارات (الإدارة المحلية والبيئة، الداخلية، الخارجية، الشؤون الاجتماعية، الصحة، الإعلام -) لتسهيل عودتهم إلى حضن الوطن، واليوم نتابع العمل

على إعادة الخدمات وتأهيل البنى التحتية كالمدارس والطرق والمناطق الصناعية والحرفية لتسهيل عودة المهجرين.

السوريين من الخارج أن عودة المهجرين السوريين إلى الوطن تشكل أولوية بالنسبة للحكومة وأن الأبواب مفتوحة أمام جميع أبناء سورية للعودة الآمنة .

وأوضح السيد الوزير خلال مؤتمر صحفي لعدد من وسائل الإعلام الأجنبية بمبنى وزارة الإدارة المحلية والبيئة أن الأولوية والجهود ينصبان على إعادة السوريين من الخارج والحكومة تعمل على تبسيط إجراءات عودتهم بأسرع وقت ممكن وتأهيل أماكن السكن عبر برامج من شأنها إيجاد فرص عمل وتحسين سبل العيش . وجمال الوفد الصحفي على المعابر الحدودية لتفقد التجهيزات والترتيبات لاستقبال المهجرين العائدين الى الوطن من الخارج .



أكد وزير الإدارة المحلية والبيئة المهندس حسين مخلوف رئيس هيئة التنسيق لعودة المهجرين

الأبواب
مفتوحة أمام
جميع أبناء
سورية للعودة
الآمنة

وزير الإدارة المحلية والبيئة يلتقي وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية



أوضح وزير الإدارة المحلية والبيئة رئيس اللجنة العليا للإغاثة المهندس حسين مخلوف خلال لقائه السيد مارك لوكوك وكييل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ والوفد المرافق له، أن الدولة السورية لم توفر جهداً لإيصال المساعدات الإنسانية لجميع السوريين في المناطق كافة وخاصة التي تم تحريرها مؤخراً من قبل بوسائل الجيش العربي السوري وتأمين الخدمات الأساسية للمواطنين



أخبار الوزارة

أخبار الوزارة

بحث وزير الإدارة المحلية والبيئة المهندس حسين مخلوف مع الممثل المقيم لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بدمشق / FAO / مجالات التعاون القائمة وسبل تعزيزها بين الجانبين .



وزير الإدارة المحلية والبيئة يبحث مع الممثل المقيم لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مجالات التعاون

وزير الإدارة المحلية والبيئة ومحافظ اللاذقية في جولة تتبعية لمصفوفة المشاريع الحكومية



أوضح وزير الإدارة المحلية والبيئة المهندس حسين مخلوف بعد جولته الميدانية على عدد من المشاريع وبرفقته محافظ اللاذقية وعدد من الإدارات المعنية أن الجولة تأتي في إطار تتبع تنفيذ المشاريع والاطلاع على تقدم مراحل الأعمال فيها وفق برنامجها الزمني، ومن المعلوم أن قسم كبير من هذه المشاريع انتهت وأدخلت في الخدمة والاستثمار، وقسم آخر قيد التنفيذ، إضافة أيضاً إلى مشاريع مقترحة لتابعة الاهتمام بالعملية التنموية والخدمية

مناقشة مجالات التعاون القائمة بين وزارة الإدارة المحلية والبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأفاقها



بحث وزير الإدارة المحلية والبيئة المهندس حسين مخلوف مع نائب المدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيدة سارة ماري بوول مجالات التعاون القائمة وسبل تعزيزها خلال المرحلة القادمة، خاصة أن سورية تشهد تحقيق المزيد من الانتصارات وعودة الاستقرار والأمان على امتداد الأراضي السورية مما يحفز السوريين الموجودين في الخارج للعودة إلى وطنهم، مبينا الجهود التي تبذلها الدولة من أجل إعادة تأهيل البنى التحتية للمناطق المحررة لتسهيل عودة المواطنين إليها. وأشارت السيدة سارة ماري بوول لأهمية التعاون القائم بين الجانبين في مختلف القطاعات وبشكل خاص في مجال تنمية المجتمعات المحلية والمشاريع البيئية .

اجتماع لجنة الخدمات

وافقت لجنة الخدمات والبنى التحتية برئاسة السيد وزير الإدارة المحلية والبيئة على مشروع القرار المعدل الناظم لإحداث وتنفيذ واستثمار المناطق الصناعية والحرفية المقدم من وزارة الإدارة المحلية والبيئة ووجهت بإحالتها الى أمانة سر مجلس الوزراء لعرضه على المجلس واستكمال أسباب صدوره وأوصت اللجنة بتشكيل فريق عمل لرفع سوية العمل في المراكز الحدودية وإجراء ما يلزم لتطويرها، كما أوصت بدعم الشركة العامة للبناء والتعمير في توجيهها لتطوير تجهيزاتها وأليات عملها وذلك بإدراج مشروع أتمته وتطوير خطوط إنتاجها للوحدات السكنية للإيواء ضمن خطة عمل الشركة وتمويله من وفورات موازنة وزارة الأشغال العامة والإسكان .

للاطلاع على نشاطات الوزارة يمكنكم متابعة صفحتنا على الفيس بوك :

((وزارة الإدارة المحلية والبيئة في سورية))

قانون الإدارة المحلية... فرصة وآمال



يهدف قانون الإدارة المحلية ١٠٧ للعام ٢٠١١ إلى تطبيق لامركزية السلطات والمسؤوليات وتركيزها في أيادي فئات الشعب تطبيقاً للمبدأ الذي يجعل الشعب مصدر كل سلطة، وذلك من خلال توسيع وتحديد واضح وغير مزدوج لسلطات وصلاحيات مجالس الوحدات الإدارية لتمكينها من تأدية اختصاصاتها ومهامها في تطوير الوحدة الإدارية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعمرانياً.

من هنا لا بد من تعريف المواطن بالمهام وبالذور الذي سيقوم به المرشح إلى عضوية تلك المجالس في حال فاز في الانتخابات، ولا سيما أن القانون يهدف أيضاً إلى إيجاد وحدات إدارية قادرة على عمليات التخطيط والتنفيذ، ووضع الخطط التنموية الخاصة بالمجتمع المحلي، وتنفيذ المشاريع الخاصة بها بكفاءة وفعالية من خلال تعديل مستويات الوحدات الإدارية، وتحديد هيكليتها المحلية بما يتماشى مع الوظيفة الأساسية لها وإضافة عدد من الوظائف النوعية فيها. وجعل الوحدات الإدارية في كل المستويات مسؤولة مباشرة عن الخدمات والاقتصاد والثقافة وجميع الشؤون التي تهم المواطنين في هذه الوحدات بحيث تقتصر مهمة السلطات المركزية على التخطيط والتشريع والتنظيم وإدخال أساليب التقنية الحديثة وتنفيذ المشروعات الكبرى التي تعجز عن تنفيذها الوحدات الإدارية.

إن تلك المهام والأهداف تتطلب ممن يتصدون لهذا الأمر الخبرة والدراية الكافية، وأن يكون المرشح قادراً على تفهم حاجات المجتمع المحلي وتبنيها بشكل موضوعي والسير بها إلى الحلول المناسبة التي تحقق مصالح المجتمع المحلي الذي يمثله، كما يتضح جلياً أن الوظائف المطلوبة من المجالس متعددة وتحتاج إلى التخصص في الكثير منها، وإلى الخبرة المتراكمة، ولا يجوز استسهال العمل في عضوية المجالس

واعتباره عملاً عابراً. إن القانون أعطى لهذه المجالس والوحدات الإدارية صلاحيات كبيرة وحملها مسؤوليات أكبر، وعلى المواطن اليوم أن يكون دقيقاً في اختيار المرشح المناسب، وأن يكون صارماً أيضاً في منع وصول الأعضاء الأكفيا والقادرين على تحقيق أهداف قانون الإدارة المحلية وخدمة المجتمع، والقادرين على ممارسة الدور التنموي في المجتمع المحلي إلى جانب الدور الخدمي وجعل هذا المجتمع مسؤولاً عن الحفاظ على موارده وتنمية هذه الموارد لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين وتقديم خدمات أفضل وتطوير فرص اقتصادية وتنموية ضمن الوحدات الإدارية تساعد على خلق فرص عمل وإيجاد حالة من التكامل بين الدور الخدمي والدور التنموي. وقد أصدرت وزارة الإدارة المحلية والبيئة قراراً حددت بموجبه الدوائر الانتخابية في مجالس المحافظات ومدن مراكز المحافظات والمدن التي يزيد عدد سكانها على مئة ألف نسمة في إطار التحضير لانتخاب المجالس المحلية في ١٦/٩/٢٠١٨. وفي قرار آخر حددت الوزارة نسبة تمثيل قطاع العمال والفلاحين ب (٥٠) بالمئة وباقي فئات الشعب ب (٥٠) بالمئة في انتخابات أعضاء المجالس المحلية كما حددت الوزارة عدد أعضاء مجالس الوحدات الإدارية (محافظه -مدينة -بلدة -بلدية).



المجتمع المحلي والتنمية



هو مجموعة من الأفراد الذين يعيشون في بقعة جغرافية معينة، ويتشاركون العديد من الممارسات الحياتية، والأنشطة المتنوعة؛ كالأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتجمعهم لحنمة وطنية، ونسيج اجتماعي موحد، ويخضعون جميعاً لراية الحكم الذاتي الموحد، وتسود فيما بينهم قيمٌ عامة ينتمون إليها، ولعل أكثر صور المجتمع المحلي هي التقسيمات الجغرافية المعروفة؛ كالمدينة والقرية، لكن لفظة المجتمع المحلي لا تشير فقط إلى المدينة أو القرية، بل تشملهما لتدل على المجتمع كله، والدولة بأكملها.

من خصائص المجتمع المحلي المكان إلى جانب الوحدة الاجتماعية والتكافل والاستقرار الاجتماعي، وهي ما تختلف به المجتمعات المحلية بعضها عن بعض، حصر مهام توجيه الأفراد، وتحديد طبيعة علاقاتهم، بالإضافة إلى تحديد الخدمات المقدمة إليهم، في إطار مكاني محدد أيضاً، ضبط مجمل أوجه النشاط الاجتماعي، وما ينتج عنه من عمليات وقيم وظواهر اجتماعية، تأثير المكان وطبيعته الجغرافية على أشكال الانسجام الاجتماعي بين الأفراد المحليين من جهة، أو بينهم وبين البيئة المحيطة بهم من جهة أخرى.

يعتمد المجتمع المحلي على همّة الأفراد

فيه، وتعاون بعضهم مع بعض ضمن

العديد من الأطر الاجتماعية

والوطنية، وحتى المهنية، وهذا

ما يجعل الفرد قادراً على

العيش في مجتمعه، أو

البقعة الجغرافية التي

يعيش فيها، ومن

ضروريات استمرار

أي مجتمع محلي

استيعابه لحاجات

أفراده، وجميع

نشاطاتهم، والوعي

الذاتي الذي يقصد

به المعرفة الجمعية بين

الأفراد بطبيعة الخصائص

المجتمعية التي تربطهم.

ويمكن قياس هذا الوعي

بمراقبة اتجاهات الأفراد، ومدى

شعورهم بالانتماء إلى مجتمعهم، والإيمان بضرورة حمايته والدفاع عنه، والعمل من أجل تطويره، ومن الضروريات القيم المشتركة التي تعد أهم ما يميز المجتمع المحلي عن التجمعات الاجتماعية الأخرى، وهي التي تحدد طبيعة المجتمع، وماهية الصلات التي تربط الأفراد فيه، ولا يمكن غالباً التخلي عن تلك القيم أو تبديلها، وهي ثلاثة أقسام: القيم الإنسانية؛ كالمحبة والتعاطف والتعاون والقيم الوطنية؛ كالفخر والانتماء، والقيم الدينية التي تحددها طبيعة الأديان السائدة في كل مجتمع، كما أنّ الوحدة

النفسية والثقافية بين أفراد المجتمع

المحلي تنتج عن تشاركتهم

الكثير من النشاطات والقيم،

والمعتقدات، وأنماط الحياة،

فهم يتعاملون يومياً

بذات الطريقة تقريباً،

ويعيشون تحت مظلة

القيم ذاتها. وتفعيل

دور المجتمع المحلي

بجميع مؤسساته

يمكن مواجهة مختلف

التغيرات التي تشهدها

اليوم مختلف المدن

والبلدات والشوارع نتيجة

التدهور البيئي، مما

ينعكس إيجاباً على الاستقرار

الاجتماعي والاقتصادي ودفع

عجلة التنمية قدماً.



